



وزارة الخارجية الأمريكية  
البنود والشروط المعيارية  
لمنح المساعدة الفدرالية الخارجية

جدول المحتويات

الصفحة	البند أو الموضوع
3.....	مقدمة -1
3.....	ترتيب الأسبقيات -2
3.....	اللغة المهيمنة -3
3.....	مسؤوليات وزارة الخارجية (DOS) -4
3.....	دور مندوب ضابط المنح ومسؤولياته ..... -5
4.....	مسؤوليات المستفيدين من المنحة والامتثال للشروط الفدرالية ..... -6
5.....	خصوصية المعلومات ..... -7
6.....	مدة توفر الأموال ..... -8
6.....	تكليف ما قبل المنحة ..... -9
6.....	شروط الموافقة المسبقة ..... -10
7.....	التكليف غير المسموح بها ..... -11
7.....	التكليف غير المباشرة ..... -12
7.....	الدفعات بموجب المنحة ..... -13
8.....	شروط إعداد التقارير ..... -14
8.....	قيود قانون "فلاي أميريكا" (FLY AMERICA) ..... -15
9.....	الإرهاب ..... -16
10.....	الاضطهاد الديني ..... -17
10.....	حقوق التأليف والنشر ..... -18
10.....	نشر المعلومات للمهنيين المعندين ..... -19
10 .....	الحظر المفروض على الإحالة ..... -20

11 .....	عدم انتفاع المسؤولين.....	-21
11 .....	الإشعار بمنحة لبرنامج مشابه.....	-22
11 .....	المسؤولية القانونية.....	-23
11 .....	البروتوكول والقياسة.....	-24
11 .....	القيود على محاولات التأثير.....	-25
11 .....	المواد الخاضعة للرقابة.....	-26
11 .....	الزيارات الميدانية.....	-27
12 .....	الممتلكات.....	-28
12 .....	فحص السجلات.....	-29
12 .....	الاحتفاظ بالسجلات.....	-30
12 .....	الإيقاف والحرمان.....	-31
13 .....	الإيقاف أو الإلغاء .....	-32
14 .....	قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000.....	-33

يجب على المستفيدين من المنحة وأي مستفيدين ثانوين، بالإضافة إلى التأكيدات والتصديقات التي قاموا بها كجزء من المنحة، أن يمتنوا لكافه البنود والشروط واجبة التطبيق خلال مدة المشروع.

## 2- ترتيب الأسبقيات

في حالة وجود أي تناقض بين شروط المنحة ، يمكن حل التناقض بترتيب الأسبقيات على النحو التالي:

- قوانين وتشريعات الولايات المتحدة واجبة التطبيق ، ويشمل ذلك أية أحكام تشريعية تفرضها السلطة التشريعية فيما يختص بالمنحة.
- البنود والشروط المعيارية
- البنود والشروط الخاصة بالمكتب/الموقع
- المستندات والمرفقات الأخرى

## 3- اللغة المهيمنة

إن سياسية وزارة الخارجية هي أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية لكل مستندات المنحة. إذا قدمت مستندات المنحة، أو أية مستندات داعمة، بكل من اللغتين الانجليزية ولغة أجنبية، يجب أن يذكر في كل نسخة أن النسخة باللغة الانجليزية هي المهيمنة.

## 4- مسؤوليات وزارة الخارجية (DOS)

تحمل وزارة الخارجية المسئولية الكاملة تجاه المئح التي تمولها وزارة الخارجية، ويشمل ذلك توفير الرقابة على الأداء الفني والبرنامي والمالى والإداري.

- الإداري المسئول عن منح الوكالة – ضابط المئح (GO) ضابط المنح مسئول عن كل الإجراءات نيابة عن وزارة الخارجية، فهو يبرم المئح أو يغيرها أو يلغيها. وضابط المئح مخول بموجب مذكرة أصدرها المسؤول التنفيذي عن المشتريات في مكتب الأمين التنفيذي للمشتريات. علاوة على ذلك، فإن ضابط المئح مسئول عن التنسيق الإداري والاتصال مع المستفيدين من المئح.

ضابط المئح هو الشخص الوحيد المخول بالموافقة على التعديلات في شروط المنحة. إذا قام مطلق المنحة بإحداث أي تغيير بناءاً على توجيهات أي شخص آخر عدا عن ضابط المئح، فسيُعتبر أن التغييرات قد أجريت من دون سلطة ولن تُجرى أية تعديلات على مبلغ المنحة لتغطية أية زيادة في التكاليف تکدها المستفيدين من المنحة نتيجة لذلك.

- جهة الاتصال ببرنامج الوكالة – مندوب ضابط المئح (GOR) بموجب سياسة وزارة الخارجية، يجوز اضابط المئح أن يعين موظفين مؤهلين من الناحية الفنية المساعدة في إدارة المئح. مندوب ضابط المئح (GOR) مسئول عن الجوانب البرنامجية والفنية وأو العلمية المتعلقة بالمئحة. يجب على المستفيدين من المئح توجيه أية مراسلات تتعلق بالمسائل البرنامجية وسائل الميزانية إلى مندوب ضابط المئح (GOR).

## 5- دور مندوب ضابط المنح ومسؤولياته

مندوب ضابط المنح (GOR) هو الشخص المعين، بصورة كتابية، بواسطة ضابط المنح (GO) لإدارة جوانب معينة تتعلق بمستند منحة المساعدة للموقع، ولا يمكن له تخييل سلطته هذه لشخص آخر إلا بالشكل المحدد في رسالة التخويل

التي أصدرها ضابط المنح (GOR). مندوب ضابط المنح (GOR) مسؤول عن التأكيد من أن وزارة الخارجية تدير المنحة بشكل حكيم وتمارس رقابة عليها من خلال الاتصال ومراقبة أداء المستفيدين من المنح.

مندوب ضابط المنح (GOR) ليس لديه السلطة لإصدار أية تعليمات فنية للمستفيدين من المنحة من شأنها أن:

- (1) تعدل النطاق العام للمنحة،
- (2) تعدل الميزانية، بما في ذلك إجراء تعديلات على تخصيص البنود
- (3) تغير أية بنود وشروط منصوص عليها بالمنحة أو الإعفاء منها
- (4) تغير المسؤولين الرئيسيين المحددين في المنحة
- (5) تغير فترة القيام بالمشروع
- (6) تتعارض مع حق المستفيدين من المنحة في القيام بالمشروع بموجب بنود وشروط المنحة
- (7) تضع مندوب ضابط المنح (GOR) كمشرف على موظفي المستفيدين من المنحة

## مسؤوليات المستفيدين من المنحة والامتثال للشروط الفدرالية

-6

تقع على المستفيدين من المنحة مسؤولية إشعار وزارة الخارجية بأية مشاكل مهمة تتعلق بالجوانب الإدارية والمالية للمنحة.

يتحمل المستفيدين من المنحة المسئولية الكاملة تجاه إدارة المشروع أو النشاط الذي تم دعمه بموجب المنحة، ويكونوا مسؤولون عن الالتزام بالبنود والشروط. بالرغم من أنه يُشجع قيام المستفيدين من المنحة بالتماس النصح والمشورة من ضابط المنح وأو مندوب ضابط المنح (GOR) بخصوص أية مشاكل خاصة قد تنشأ، إلا أن مثل هذا النصح لا يقلص مسؤولية المستفيدين من المنحة تجاه اتخاذ قرارات إدارية حكيمة وسليمة تحت الظروف السائدة وقت اتخاذ القرار، ويجب أن لا يقتضي ضمناً بأن مسؤولية القرارات التشغيلية قد انتقلت إلى وزارة الخارجية.

يتحمل المستفيدين من المنحة المسئولية التالية ويوافقون على ضمان ذلك:

- خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ تنفيذ المنحة، يقوم المستفيدين من المنحة بتزويد أسماء الموظفين الرئيسيين بالمسؤولين عن المشروع الذي تلقى المنحة، وكذلك أسماء الموظفين المحترفين والمشرفين الرئيسيين الآخرين، بالإضافة إلى مسمياتهم الوظيفية وموجز عن سيرتهم الذاتية (إذا لم يتم تزويد هذه المعلومات سابقاً)، ويشمل ذلك معلومات عن مؤهلاتهم التعليمية وخبراتهم. ذلك يعني تقديم هذه المعلومات عن طاقم الموظفين المحترفين الذين يحتلون وظائف إشرافية بالبرنامج ويزاولون مهاماً بموجب المنحة أو تم تعيينهم للقيام بذلك المهام. يقوم المستفيدين من المنحة أيضاً ب تقديم معلومات مماثلة تتعلق بمثل هؤلاء الموظفين المسؤولين الذين يقومون بتنفيذ المنحة بتعيينهم فيما بعد للقيام بمهام تتعلق بالمنحة. يجب إبلاغ ضابط المنح بخصوص أية تغييرات أو غياب عن العمل لفترات طويلة أو أية تعديلات جوهيرية على الوقت الإجمالي الذي يخصصه الموظفون، المذكورون بالقائمة، للمشروع الذي تلقى المنحة، والحصول على موافقته المسبقة.

- تسري هذه البنود والشروط على كل المستفيدين الثانويين، وقد تم تناولها على نحو مناسب في مستند المنحة الثانية الخاص بالمؤسسة القائمة بالمشروع.

- يجب على كل المستفيدين من المنحة الامتثال لهذه البنود والشروط، ما لم يتم النص على غير ذلك بشكل محدد في المنحة.

- يجب على كل المستفيدين من المنحة الامتثال للشروط الفدرالية واجبة التطبيق، وبالبنود والشروط، والالتزام بإدارة حكيمه لكل المنصرفات والإجراءات التي تؤثر على المنحة. التوثيق المتعلق بكل منصرف أو إجراء يؤثر على المنحة يجب أن يعكس الموافقات التنظيمية الملائمة التي يجب الحصول عليهما مسبقاً قبل اتخاذ الإجراء.

إن الغرض من المواقف التنظيمية هو المساعدة على ضمان أن المنصrfات مسموح بها، وأنها ضرورية ومناسبة للقيام بالمشروع، وأن الإجراء المقترن يستوفي الآتي:

- يتوافق مع البنود والشروط
- يتوافق مع سياسات وزارة الخارجية والسياسات المكتوبة والراسخة الخاصة بالمستفيدين من المنحة، يمثل استخداماً فعالاً لموارد وزارة الخارجية، و
- لا يشكل تغييراً جوهرياً في المشروع

يلتزم المحققون الرئيسيون ومدراء المشاريع نسخة عن البنود والشروط، ويشمل ذلك المنحة والشروط الخاصة بالمكتب المختص، وأية تعديلات لاحقة في البنود والشروط.

يتم إخطار المسؤولين المختصين لدى الجهة المستفيدة للمنحة عند قيام وزارة الخارجية بتوفير نسخة إلكترونية عن البنود والشروط على موقع الويب: <http://fa.statebuy.state.gov> ، وهذه يمكن نسخها أو تصویرها أو استنساخها بطريقة أخرى على نحو ملائم.

هذا البند لا يغير من المسئولية الكاملة للمستفيدين من المنحة تجاه القيام بالمشروع، والامتثال لكافة البنود والشروط.

## 7- خصوصية المعلومات

أ) خصوصية المعلومات، كما هي مستخدمة في هذا الاتفاق، تعني: 1) المعلومات أو البيانات ذات الطبيعة الخاصة المتعلقة بشخص ما، أو 2) المعلومات أو البيانات التي قدمتها مؤسسة أو منظمة ما أو تتعلق بها.

ب) بالإضافة إلى أنواع المعلومات الخصوصية المذكورة في أ) (1) و (2) أعلاه، فإن المعلومات التي تتطلب اعتبارات خاصة فيما يتعلق بتوقيت الإفصاح عنها قد تكون مُستخرجة من دراسات أو بحوث، وفي ذات الوقت فإن الإفصاح العام عن نتائج أولية لم يتم التحقق من صحتها قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة قد تهدد الصحة أو السلامة العامة لو تم اتخاذ إجراءات بموجبها.

ج. يجوز لضابط المنح والمستفيدين من المنحة، بالاتفاق بينهما، أن يحدداً في مستند المنحة هذه معلومات محددة وأو فنات معينة من المعلومات، من تلك التي توفرها الحكومة للمستفيدين من المنحة أو المعلومات التي من المتوقع أن يقون المستفيدين من المنحة بإنشائها، باعتبارها معلومات خصوصية. على نفس الشاكلة، يجوز ح. لضابط المنح والمستفيدين من المنحة، بالاتفاق بينهما، أن يحدداً مثل هذه المعلومات الخصوصية من حين لآخر أثناء مدة سريان الاتفاق.

د. إذا ثبت أن المعلومات التي يتبعين استخدامها بموجب مستند المنحة هذه تخضع لقانون الخصوصية، يتبعين على المستفيدين من المنحة أن يتبعوا القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الخصوصية لعام 1974، وأن يطبقوا القوانين والسياسات المتعلقة بأنظمة السجلات التي تحدّد أنها خاضعة لقانون الخصوصية.

هـ. لا يجب الإفصاح عن المعلومات الخصوصية، كما تم تعریفها في أ) (1) و (2) أعلاه، بدون موافقة كتابية مسبقة من الشخص المعنى أو المنشأة أو الهيئة (وزارة الخارجية).  
وـ. يتبعين تقديم إشعار مسبق مكتوب إلى ضابط المنح، قبل 45 يوم على الأقل، بخصوص نية المستفيدين من المنحة في نشر نتائج دراسات أو بحوث، من المحتمل أن يكون لها آثار سلبية على الجمهور أو على الوكالة الحكومية، وذلك على النحو الموضح بالفقرة (ب) أعلاه. إذا لم يُثُر ضابط المنح أية اعترافات بشكل مكتوب خلال مدة الـ 45 يوم، يجوز للمستفيدين من المنحة المضي قدماً في الإفصاح عن المعلومات.

ز. عندما يكون المستفيدين من المنحة غير متيقنين من كيفية المعالجة الملائمة لمعلومات ما بموجب اتفاق التعاون، أو عما إذا كانت المعلومات المعنية خاضعة لقانون الخصوصية أو كانت معلومات خصوصية خاضعة لهذا الاتفاق، يتبعن على المستفيدين من المنحة الحصول على قرار مكتوب من ضابط المنح قبل الإفراج عن أية معلومات أو الإفصاح عنها أو إذاعتها أو نشرها.

خ. لا تتطبق الفقرة (هـ) بهذا الاتفاق عندما تكون المعلومات خاضعة لبند متعارضة أو متداخلة في قوانين أخرى فدرالية أو محلية أو قوانين ولايات.

## مدة توفر الأموال

-8

مدة المشروع الحاصل على المنحة موضحة على صفحة الغلاف الخاص بالمنحة. يجوز للمستفيدين من المنحة أن يحملوا على المشروع فقط التكاليف المسموح بها التي تتنج عن الالتزامات التي يتبعوها أثناء مدة التمويل.

يجوز تحويل المنصرفات – التي تتعلق فقط بتكاليف الموظفين – على المنحة خلال مدة تصل إلى 90 يوماً بعد تاريخ انتهاء المنحة، على أن تكون من المصارييف التي قد تم الالتزام بها خلال مدة المشروع الحاصل على المنحة. يجب أن تكون هذه الأموال متوفرة لأنشطة إنتهاء المشروع/البرنامج، التي تقتصر على إعداد التقارير النهائية. يجب عدم الالتزام بأية تكاليف موظفين أخرى واعتبارها من المنصرفات.

## تكاليف ما قبل المنحة

-9

ضابط المنح لديه السلطة في الإعفاء من الموافقات الكتابية المسبقة والمطلوبة قبل المنحة، إذا اختاروا ذلك. هذا الإعفاء قد يشمل السماح للمستفيدين من المنح بالقيام بالتالي:

- تکبد تكاليف سابقة للمنحة لمدة 90 يوماً تقويمياً قبل المنحة. يُشترط الحصول على موافقة ضباط المنحة على التكاليف السابقة للمنحة والتي تتجاوز مدة الـ 90 يوماً تقويمياً. يتم تکبد كل التكاليف السابقة للمنحة على مسؤولية المستفيد من المنحة (أي أن وزارة الخارجية غير ملتزمة بارجاع مثل هذه التكاليف إذا لم يتم إعطاء المنحة للمستفيد لأي سبب من الأسباب أو إذا كان مبلغ المنحة أقل من المتوقع ولا يكفي لتغطية مثل هذه التكاليف).
- يجب أن تكون التكاليف السابقة للمنحة ضرورية للأداء الفعال والاقتصادي للمشروع، كما يجب أن تكون مسموح بها، عدا عن ذلك، بموجب شروط الموافقة المسبقة.

## شروط الموافقة المسبقة

-10

يجب على المستفيدين من المنحة التقدم بكل الطلبات بصورة كتابية إلى مندوب ضابط المنح قبل تاريخ انتهاء مدة المشروع الموضح على النموذج DS-1909. تخضع الموافقة النهائية لمراجعة وقبول ضابط المنح.

ما لم يتم النص على غير ذلك في المنحة، فإن الشروط المتعلقة بالمبادئ الفدرالية المطبقة المتعلقة بالتكلفة، وأية شروط إدارية فدرالية أخرى تتعلق بالموافقة المسبقة، تتطبق فقط على الأنشطة والمنصرفات المحددة في المنحة.

- تكون الموافقة الكتابية المسبقة، بقصد التعديل، من ضابط المنح بوزارة الخارجية مطلوبة للآتي:
  - تغيير في نطاق أو هدف المشروع أو البرنامج (حتى لو لم تكن هناك مراجعة للميزانية مرتبطة بذلك وتتطلب موافقة كتابية مسبقة).
  - تغيير في الموظفين الرئيسيين المحددين في الطلب أو مستند المنحة.
  - تغيب مدير المشروع أو المحقق الرئيسي، المُوافق عليهم، لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، أو في حالة تخفيض الوقت الذي يخصصونه للمشروع بمعدل يصل إلى 25%.

- الحاجة للمزيد من التمويل الفدرالي
- تحويل مبالغ وُضعت في الميزانية لغرض التكاليف غير المباشرة لتغطية زيادات طرأة في التكاليف المباشرة.
- تمديد مدة القيام بالمشروع.
- تحويل أموال بين فئات التكاليف المباشرة أو بين المشاريع أو المهام أو الأنشطة، وذلك بالنسبة للمنحة التي تتجاوز الحصة الفدرالية فيها مبلغ 100,000 دولار، وأن يتجاوز المبلغ التراكمي لمثل هذا التحويل، أو يتوقع أن يتجاوز، 10% من الميزانية الإجمالية.
- تحويل أية أعمال تقع ضمن المنحة، أو التعاقد مع جهة ما للقيام بها، ما لم يكن ذلك موضوعاً في الطلب وتم تمويله في المنحة، أو المنحة الثانوية، الموافق عليها.
- تحويل أموال مخصصة لعلاوات التدريب (الدفعات المباشرة للمتدربين) إلى فئات أخرى من المنصرفات.

## 11- التكاليف غير المسموح بها

"التكاليف غير المسموح بها" تعني المنصرفات العامة أو المركزية الخاصة بالمستفيدن من المنحة، الذين يتلقون أموالاً من وزارة الخارجية، والتي لا تعتبر مصاريف إدارية مسموح بها لكي يتم تمويلها من خلال منحة وزارة الخارجية.

- (أ) المشروبات الكحولية - تكاليف المشروبات الكحولية.
- (ب) الديون الهالكة - تشمل على الخسائر (سواء كانت خسائر فعلية أو تقديرية) الناجمة عن الحسابات غير القابلة للتحصيل والمطالبات الأخرى، والتكاليف المرتبطة بتحصيل الديون، والتکاليف القانونية المرتبطة بذلك.
- (ت) النفقات الطارئة - تشمل على المساهمات في احتياط النفقات الطارئة أو أي تببير وقائي مشابه لمجابهة أحداث لا يمكن التنبؤ حالياً بحدوثها بشكل مؤكد أو بحثتها، أو الجزم بحدوثها. مثل هذه النفقات غير مسموح بها. مصطلح "احتياط النفقات الطارئة" يستثنى احتياط التأمين الذاتي، وصناديق التقاعد، والاحتياط العادي لتعويضات الإقالة.
- (ث) المساهمات (لكيانات أخرى) - تشمل على مساهمات وتراثات المستفيدن من المنحة لجهات أخرى.
- (ج) الترفيه - تشمل تكاليف التسلية، واللهو، والأنشطة الاجتماعية، والطقوس، والتکاليف المتعلقة بذلك مثل الوجبات، والسكن، والإيجارات، والنقل، والإكراميات.
- (ح) السلع والخدمات للاستخدام الشخصي - تشمل السلع والخدمات للاستخدام الشخصي بواسطة موظفي المستفيدن من المنحة. هذه النفقات غير مسموح بها بغض النظر عما إذا تم الإبلاغ عنها باعتبارها من دخل الموظفين الخاضع للضريبة.
- (خ) التكاليف التنظيمية - تشمل المنصرفات مثل رسوم التأسيس، ورسوم الوسطاء، ورسوم المرrogجين أو المنظمين أو الاستشاريين الإداريين أو المحاسبين أو مستشاري الاستثمار - سواء كانوا موظفين لدى المستفيدن من المنحة أو مرتبطين بعملية التأسيس أو عملية إعادة تنظيم، أم لا. هذه النفقات غير مسموح بها إلا بموافقة مسبقة من الوكالة المانحة.

## 12- التكاليف غير المباشرة

لن تكون التكاليف غير المباشرة تكاليف مسموح بها في هذه المنحة ما لم يتم تضمينها بشكل محدد كبسود في الميزانية الموافق عليها لهذه المنحة.

يقتصر استرداد التكاليف غير المباشرة على مبلغ المنحة كحد أقصى، وذلك لأية تكاليف فعلية غير مباشرة تكبدتها المستفيدون من المنحة، والتي تزيد عن بند التكاليف غير المباشرة في الميزانية الموافق عليها للمنحة.

## 13- الدفعات بموجب المنحة

- (أ) الدفعات المُعجلة. يجوز للمستفيدين من المنحة استلام دفعات مُعجلة من أموال المنحة بشرط أن يستوفوا معايير الإدارة المالية التي تطبق.
- (ب) الاحتياجات الفورية للنقد. يجب أن يكون مبلغ الدفعة المُعجلة التي يطلبها المستفيدين من المنحة مبنية على الاحتياجات الفعلية والفورية من المبالغ النقدية، وذلك لتقدير المبالغ النقدية الفدرالية المتوفرة في متناول اليد. (ت) الفواتير. يجب إعداد فواتير المبالغ المُعجلة على النموذج SF-270 "طلب دفعات مُعجلة أو استرداد مبالغ". يجب أن يكون النموذج SF-270 مُرقمًا على التوالي وأن يكون مخصصاً للفترة التي طُلبت الأموال لأجلها.
- (ث) إيقاف الدفعات المُعجلة. إذا لم يقم المستفيدين من المنحة بوضع إجراءات تُعنى بتقليل الفترة الزمنية بين تاريخ استلام الدفعة المُعجلة وتاريخ إنفاقها، يجوز لوزارة الخارجية – بعد تقديم إشعار مناسب للمستفيدين من المنحة - إيقاف طريقة الدفعات المُعجلة والسماح بالدفعات المُعجلة فقط من خلال طلبات منفردة تخضع لموافقة، أو السماح باسترداد المنصرفات.

## - 14 شروط إعداد التقارير

يجب على كل من المستفيدين من المنحة تقديم تقارير مرحلية وتقارير عن الوضع المالي، وذلك في التواريخ المقررة وأو بالوتيرة التي تشرطها المنحة. يجوز لضابط المنح الموافقة على تمديدات المواعيد النهائية لتقديم التقارير إذا لم يكن بالإمكان تقديم التقارير في المواعيد المطلوبة لأسباب تُعتبر من الناحية القانونية خارج سيطرة المستفيدين من المنحة.

إن عدم الامتثال لشروط إعداد التقارير قد يعرض للخطر الأهلية للمنح المستقبلية أو ينتج عنه إيقاف أية دفعات مستقبلية بموجب هذه المنحة، وذلك حتى يتم تصحيح هذا الخلل.

### تنسيق التقارير:

يجب تقديم تقارير الوضع المالي من خلال النموذج المعياري SF-425 - التقرير المالي الفدرالي (FFR). يتشرط تضمين صفحة غلاف "التقرير المرحلي للأداء (PPR)" في أية تقارير أداء سردية يقدمها المستفيدين من المنحة إلى وزارة الخارجية.

### التقارير النهائية:

يجب على المستفيدين من المنحة تقديم تقرير نهائي عن الوضع المالي وتقرير مرحلتي نهائي عن التقدم في الأداء، وذلك خلال 90 يوماً تقويمياً من انتهاء فترة القيام بالمشروع المحددة بالمنحة.

### شروط إعداد التقارير بالنسبة للمستفيدين الثانويين:

تشترط وزارة الخارجية على كل المستفيدين من المنح أن يضعوا شروطاً خاصة بهم تتعلق بإعداد التقارير بواسطة المستفيدين الثانويين. يتحمل المستفيدين من المنحة مسؤولية مرافقية الأنشطة الخاصة بالمستفيدين الثانويين واحتياجاتهم التربوية، وأن يتبعوا التقدم الذي حققه فيما يختص بالأهداف، وأن يحددو التحديات. يجب على المستفيدين الثانويين الالتزام بشروط إعداد التقارير التي حددها المستفيدين من المنحة وأبلغوهم بها فيما يتعلق بذلك السنة من سنوات البرنامج.

### التسوية السنوية لمنحة المساعدة المستمرة:

يجب على وزارة الخارجية والمستفيدين من المنح تسوية المنح المستمرة سنويًا على الأقل وتقييم أداء البرنامج والتقارير المالية. تشمل البنود التي يتعين مراجعتها مقارنة بين الأداء العملي للمستفيدين من المنحة والتقارير المرحلية الخاصة بالعمل ومنصرفات المشروع.

## - 15 قيود قانون "فلاي أميريكا" (Fly America)

(أ) يشترط القانون العام رقم 93-623 على كافة الوكالات الفدرالية ومقاولي الحكومة والمقاولين من الباطن والمستفيدين من المنح استخدام شركات الطيران التي تحمل العلم الأمريكي في الرحلات الدولية لموظفيهم (وأمتعتهم الشخصية) أو في نقل ممتلكاتهم، وذلك لأقصى حد تسمح به الخدمات التي توفرها مثل هذه الشركات. وينص القانون أيضاً على أنه يجب على المراقب المالي العام للولايات المتحدة أن يرفض أية منصرفات من أموال مخصصة تُستخدم في رحلات جوية دولية على شركات طيران لا تحمل العلم الأمريكي ما لم يُقدم إثبات كافٍ بضرورة ذلك.

(ب) يوافق المستفيدين من المنحة على استخدام شركات الطيران التي تحمل العلم الأمريكي في الرحلات الدولية لموظفيهم (وأمتعتهم الشخصية) أو في نقل ممتلكاتهم، وذلك لأقصى حد تسمح به الخدمات التي توفرها مثل هذه الشركات.

(ت) في حالة قيام المستفيدين من المنحة باستخدام شركة طيران لا تحمل العلم الأمريكي لرحلات جوية دولية، يجب عليهم إعداد إقرار لتوثيق ضرورة استخدام وسيلة النقل هذه، وذلك كالتالي:

#### إقرار بعدم توفر شركات طيران تحمل العلم الأمريكي

أقر بعدم وجود خدمات لنقل الموظفين (وأمتعتهم الشخصية) والممتلكات بواسطة شركة طيران معتمدة، وذلك للأسباب التالية (يتعين توضيح الأسباب).

(ث) المصطلحات المستخدمة بهذا البند تحمل المعاني التالية:

1. "الرحلات الجوية الدولية" تعني نقل الأشخاص (وأمتعتهم الشخصية) أو الممتلكات عن طريق الجو بين مكان ما في الولايات المتحدة ومكان آخر خارجها، أو بين مكانتين يقع كلاهما خارج الولايات المتحدة.
2. "شركة طيران تحمل العلم الأمريكي" تعني إحدى فئات الناقلات الجوية التي تحمل شهادة منفعة وضرورة عامة أصدرها مجلس الطيران المدني وصدق عليها الرئيس وتسمح بالعمليات بين الولايات المتحدة وأو الأراضي التابعة لها ودولة أجنبية أو أكثر.
3. مصطلح "الولايات المتحدة" يعني الولايات الخمسين، ورابطة بورتوريكو، ومتلكات الولايات المتحدة، ومقاطعات كولومبيا.

(ج) يجب على المستفيدين من المنحة تضمين فحوى هذا البند، ويشمل ذلك الفقرة (ج) هذه، في كل منحة ثانوية أو شراء يتمان بموجب هذا الاتفاق ويمكن أن ينجم عنهم رحلات جوية دولية.

## الإرهاب - 16

### تجميد الملكية وحظر المعاملات مع من يقوم بأعمال إرهابية، أو يهدد بالقيام بها، أو يدعمها - الأمر التنفيذي رقم 13224

حدد الأمر التنفيذي رقم 13224 عدد 27 فرداً وكياناً يقومون بأعمال إرهابية أو يشكلون خطراً كبيراً يتعلق بارتكابهم لأعمال إرهابية، وقد خول الأمر التنفيذي وزير/وزيرة الخارجية بتحديد أفراد وكيانات إضافية.

وقد خول الأمر أيضاً وزير/وزيرة الخزانة بتحديد أفراد وكيانات إضافية تقدم دعماً وخدمات لفرد أو كيان تم تحديده في الأمر أو بموجبه، وتحديد الأفراد أو الكيانات المملوكة لفرد أو كيان تم تحديده في الأمر أو بموجبه، أو يعلمون لأجلهم أو يتصرفون نيابة عنهم أو "مرتبطون بهم بشكل آخر". لقد تم تجميد كل ممتلكات هؤلاء الأفراد أو الكيانات، أو أية مصالح لهم في ممتلكات توجد في الولايات المتحدة أو ممتلكات في حوزة أفراد بالولايات المتحدة أو تحت سيطرتهم. يحظر الأمر أية معاملات أو تعامل يتعلق بالممتلكات أو المصالح المجمدة بالولايات المتحدة أو التي بحوزة أفراد بالولايات المتحدة أو

تحت سيطرتهم. يحظر الأمر كذلك المعاملات مع الأفراد أو الكيانات المدرجة بالأمر أو الخاضعة له، كما يحظر تقديم الدعم لهم.

يجب على المستفيدين من المنحة أن يكونوا على علم بالأمر التنفيذي رقم 13224 وبأسماء الأفراد والكيانات المحددة به. يمكن الحصول على قائمة بهذه الأسماء على موقع الويب الخاص بنظام قائمة الأطراف المستبعة (EPLS)، وهو:  
<http://www.epls.gov>

نود تذكير المستفيدين من المنحة بأن الأمر التنفيذي بالولايات المتحدة وقوانين الولايات المتحدة تحظر التعامل مع الأفراد والتنظيمات المرتبطة بالإرهاب، وتحظر تقديم الموارد والدعم لهم. تقع المسئولية القانونية المتعلقة بكلالة الامثال لهذه الأوامر التنفيذية والقوانين على المستفيدين من المنحة/المقاولين.

## 17- الاضطهاد الديني

فيما يتعلق بالاضطهاد الديني على وجه الخصوص، يجب على المستفيدين من المنحة التأكد من أن موظفيهم يأخذون بالاعتبار أثناء تأدية عملهم اعتبارات الواردة بقانون الحرية الدينية الدولية المتعلقة بالظروف الخاصة بكل بلد، والحق في حرية الدين، وطرق الاضطهاد الديني التي تمارس بدول أجنبية، والفرق المطبقة داخل البلد بين طبيعة مختلف الممارسات الدينية ومعتقداتها، ومعاملتها.

## 18- حقوق التأليف والنشر

ما لم يتم النص على غير ذلك في هذه المنحة، يحق للمؤلفين أو المستفيدين من المنحة أن يحتفظوا بحقوق التأليف والنشر لأية كتب أو مطبوعات أو أية مواد أخرى تتضمن حقوق تأليف ونشر وتم إنشاءها أثناء مدة المنحة أو بموجبه. على أية حال، تحفظ حكومة الولايات المتحدة بالحق في نسخ أية مواد بها حقوق تأليف ونشر حصل عليها المستفيدين من المنحة أو المستفيدين الثانويون أو المقاولون بدعم من المنحة. كما تحفظ حكومة الولايات المتحدة بالحق في نشر هذه المواد وترجمتها أو استخدامها بشكل آخر أو السماح لآخرين باستخدامها لأغراض تخص الحكومة الفدرالية، وذلك بشكل غير حصري ونهائي، وبدون دفع عائدات للمؤلفين.

## 19- نشر المعلومات للمهنيين المعنيين

يجب أن تقر أية نشرات أو مقالات - نتجت عن المنحة - بدعم وزارة الخارجية، وأن تشمل على إخلاء مسئولية عن الموافقة الرسمية، وذلك كالتالي: "تم تمويل هذا [المقال] بشكل [جزئي] بواسطة منحة من وزارة خارجية الولايات المتحدة. إن وجهات النظر والنتائج والاستنتاجات المذكورة بهذا المقال تخص المؤلف/المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر وزارة الخارجية بالولايات المتحدة". يجب أن يضمن المستفيدين من المنحة إدراج إخلاء المسؤولية هذا في كل الكتيبات والنشرات الإعلانية والملصقات واللوحات، أو أية فنون تخطيطية يتم إعدادها بموجب بنود المنحة.

### الختم/الشعار

لا يجوز للمستفيدين من المنحة استخدام ختم وزارة الخارجية بدون موافقة كتابية صريحة من وزارة خارجية الولايات المتحدة.

## 20- الحظر المفروض على الإحالة

بصرف النظر عن أي شرط آخر بهذه المنحة، يجب على المستفيدين من المنحة عدم تحويل هذه المنحة أو التعهد بها أو رهنها أو إحالتها بشكل آخر- ويشمل ذلك أية مصلحة فيها أو أية مطالبة تترجم عنها - إلى أية جهة أو جهات، أو مصارف تجارية، أو أية مؤسسات تمويلية أو مالية.

**-21 عدم انتفاع المسؤولين**

لا يُسمح بمشاركة أعضاء أو نواب الكونغرس أو المفوضين الفدراليين المقيمين في أي حصة أو جزء من هذه المنحة أو انتفاعهم بأية فائدة قد تتحم عنها، ولكن يجب عدم تفسير هذا الشرط باعتباره ينطبق على هذه المنحة إذا كانت قدّمت لفيلق سلام أو مؤسسة تعليمية أو مؤسسة غير ربحية لمصلحتها العامة.

**-22 الإشعار بمنحة لبرنامج مشابه**

يجب على المستفيدين من المنحة إشعار كل من مندوب ضابط المنح وضابط المنح، كتابياً وبشكل فوري، إذا تم استلام مساعدة فرالية أخرى – بعد استلام هذه المنحة – تتعلق بأوصاف المشروع الذي يقع ضمن هذه المنحة.

**-23 المسئولية القانونية**

يجب على المستفيدين من المنحة أن يصونوا ويعفوا الحكومة ومسئوليها وعملاءها وموظفيها من أي أذى ينجم عن كافة المسؤوليات القانونية من أي نوع أو طبيعة، ويشمل ذلك التكاليف وال النفقات الناجمة عن أية دعاوى قضائية، أو كافة الدعاوى القضائية، التي تتعلق بتضرر أي شخص أو أشخاص أو منتکات نتيجة لأداء هذه المنحة.

**-24 البروتوكول والقياسة**

سيرتبط المستفيدين من المنحة، أثناء مدة المنحة، بالحكومة بشكل يجعل تصرفات المستفيدين من المنحة تتعكس على الحكومة وعلى الولايات المتحدة. وعليه، سيكون المستفيدين من المنحة مسؤولون أمام مستشار الشؤون العامة المسئول بالولايات المتحدة فيما يتعلق بالبروتوكول والقياسة في كل الأوقات.

**-25 القيود على محاولات التأثير**

يوافق المستفيدين من المنحة على عدم استخدامهم لأي من الأموال التي دفعت لهم بموجب هذا الاتفاق في محاولات التأثير أو الدعاية الموجهة للتأثير على قرارات السياسة العامة التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة أو أية ولاية أو حكومة محلية بها. يجب عدم تفسير هذا الشرط بحيث يخترل حق أي من المستفيدين من المنحة في ممارسة نفس حرية التعبير المحمية بموجب المادة الأولى من التعديل لدستور الولايات المتحدة، طالما لم يقم المستفيدين من المنحة باستخدام الأموال التي دفعت بموجب هذه المنحة في ممارسة هذا الحق.

**-26 المواد الخاضعة للرقابة**

يقبل هذه المنحة وأي مساعدة (دفعه) تمت بموجتها، يقر المستفيدين من المنحة بأنهم لن يخترطوا بصورة غير قانونية في تصنيع المواد الخاضعة للرقابة أو توزيعها أو تركيبها أو حيازتها أو استخدامها خلال فترة أداء المنحة.

**-27 الزيارات الميدانية**

يتتحمل المستفيدين من المنحة مسؤولية إدارة ومراقبة كل مشروع أو برنامج أو منحة ثانوية أو مهمة أو نشاط تم دعمه بواسطة المنحة. يجب على المستفيدين من المنحة مراقبة المنح الثانوية للتأكد من أن المستفيدين الثانويين قد استوفوا شروط التدقير المحددة بالمنحة.

تحتفظ وزارة الخارجية بالحق في القيام بزيارات ميدانية لمراجعة سجلات المستفيدين من المنحة وإنجازاتهم وإجراءاتهن التنظيمية وأنظمة الرقابة المالية الخاصة بهم، وتقييمها. كما تحفظ وزارة الخارجية بالحق في إجراء مقابلات، وتقديم المساعدة الفنية عند الضرورة. سيتم القيام بالزيارات الميدانية بالشكل الذي يقلل من تعطيل العمل بأقصى درجة ممكنة.

## الممتلكات -28

تحفظ وزارة الخارجية بالحق في المطالبة بتحويل الممتلكات الشخصية غير المستهلكة التي تمت حيازتها بأموال المساعدة والتي تصل قيمتها السوقية العادلة إلى 5,000 دولار أو أكثر بعد انتهاء فترة أداء المنحة. تُسْتثنى من هذا الشرط الممتلكات التي تم تحديدها في المنحة بحيث تنتقل ملكيتها إلى المستفيدين من المنحة بدون مزيد من الالتزام تجاه حكومة الولايات المتحدة.

عند انتهاء المنحة، يجب على المستفيدين من المنحة تقديم طلب كتابي خلال 30 يوماً للتصرف في الممتلكات. يجب أن يُدرج طلب التصرف بالممتلكات كل الممتلكات الشخصية غير المستهلكة والتي تصل قيمتها السوقية العادلة إلى 5000 دولار أو أكثر وتمت حيازتها أثناء فترة أداء المشروع. ويشمل ذلك كل الممتلكات التي زودتها الحكومة بغض النظر عن قيمتها، والإمدادات التي تصل قيمتها الإجمالية إلى 5000 دولار أو أكثر. تُسْتثنى من هذا الشرط الممتلكات التي تم تحديدها في المنحة بحيث تنتقل ملكيتها إلى المستفيدين من المنحة بدون مزيد من الالتزام تجاه حكومة الولايات المتحدة.

يجب أن تشمل قائمة الممتلكات المُضمنة في طلب التصرف بالممتلكات البيانات التالية على الأقل: أوصاف الممتلكات، والرقم التسلسلي من المصنوع، ورقم الطراز أو أي رقم تعرفي آخر، والموقع، وحالة الممتلكات وصلاحيتها للاستخدام. سيقوم ضابط المنح بإصدار تعليمات كتابية للمستفيدين من المنحة بخصوص التصرف بالممتلكات، وذلك خلال 120 يوم من تاريخ طلب التصرف بالممتلكات.

## فحص السجلات -29

يواافق المستفيدين من المنحة على أن حكومة الولايات المتحدة، أو أي من ممثليها المعتمدين، ستطيع على أية دفاتر ومستندات وأوراق وسجلات خاصة بالمستفيدين من المنحة تتضمن معاملات تتعلق بهذه المنحة، ويكون لها الحق في فحصها، وذلك لمدة ثلاثة سنوات بعد نهاية هذا الاتفاق أو اكتمال المشروع أو انتهاء مدة الاتفاق – أيهما يأتي لاحقاً.

## الاحتفاظ بالسجلات -30

يجب على المستفيدين من المنحة الاحتفاظ بسجلات مالية، والمستندات الداعمة لها، وسجلات إحصائية، وكل السجلات الأخرى التي تتعلق بالمنحة، وذلك لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ تقديم التقرير النهائي للمنصrfات. بالنسبة لمنحة التي تُجدد بشكل ربع سنوي أو سنوي، تبدأ هذه المدة من تاريخ تقديم التقرير ربع السنوي أو السنوي – حسب ما تقرره وزارة الخارجية. الاستثناءات الوحيدة لذلك هي كالتالي:

- في حالة بدء أي دعوى قضائية أو مطالبة أو تدقيق قبل انتهاء مدة الثلاث سنوات، يجب الاحتفاظ بالسجلات حتى يتم حل الدعاوى والمطالبات أو نتائج التدقيق التي تتعلق بالسجلات واتخاذ إجراء نهائي بخصوصها،
- يجب الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالعقارات والمعدات، التي تمت حيازتها بأموال فدرالية، لمدة ثلاثة سنوات بعد التصرف بها بشكل نهائي،
- عند تحويل السجلات إلى وزارة الخارجية، أو في حالة قيام وزارة الخارجية بالاحتفاظ بها، فإن شرط الاحتفاظ بالسجلات لمدة ثلاثة سنوات لا ينطبق على المستفيدين من المنحة،
- مقترنات مُعدل التكلفة غير المباشرة وأو خطط تخصيص التكلفة

## إيقاف والحرمان -31

أ) تخضع هذه المنحة للأمر التنفيذي رقم 12549 الخاص بالإيقاف والحرمان. إن الشخص الذي تم إيقافه أو حرمانه سيتم استبعاده من المساعدات والإعانات الفدرالية - المالية وغير المالية، التي تُقدم بموجب البرامج والأنشطة الفدرالية، باستثناء ما يحظره القانون أو تسمح به وزارة الخارجية كتابياً. يجب على المستفيدين من المنحة أن يكونوا على علم بالأمر التنفيذي رقم 12549 وأسماء الأشخاص والكيانات المحددة به. يمكن الإطلاع على قائمة بهذه الأسماء على موقع الويب الخاص بـ "نظام قائمة الأطراف المستبعدة (EPLS)"، وهو: <http://www.epls.gov>"

ب) يجب على المستفيدين من المنحة إشعار ضابط المنح فوراً إذا تطرق إلى علمهم في أي وقت من الأوقات أن إقرارهم - "الإقرار المتعلق بالحرمان والإيقاف والمسائل الأخرى المتعلقة بالمسؤولية، والمتعلق أيضاً بالشروط الخاصة بمكان عمل خالٍ من المخدرات والقيود المفروضة على محاولات التأثير" - كان غير صحيح عند تقديمها أو أصبح غير صحيح نسبة لتغير الظروف. يجب على المستفيدين الثانويين، الذين يقومون بمعاملات على المستوى الأدنى، أن يقدموا إشعاراً مجدداً على نفس الشاكلة إلى المستفيدين من المنحة.

ت) ما لم تسمح وزارة الخارجية كتابياً باستثناء، يجب على المستفيدين من هذه المنحة أن لا يقوموا - عن علم - بأعمال تجارية تحت تعاملات متسنة مع شخص محروم أو موقوف، أو مع شخص غير جدير بتلك الصفقات المتسنة أو تم استبعاده منها بشكل طوعي. يجب على المستفيدين من المنحة عدم تجديد أو تمديد التعاملات المتسنة (عدا عن تمديدات، بدون تكفة، للفترة الزمنية) مع أي شخص محروم أو موقوف أو غير جدير أو تم استبعاده بشكل طوعي. قد يؤدي انتهاء هذا القيد إلى رفض التكاليف، أو إبطال المنحة أو إلغاءها، أو إصدار أمر بإيقاف العمل، أو الحرمان أو الإيقاف، أو أية معالجات أخرى يقتضيها الأمر.

ث) يجب على المستفيدين من المنحة أن يشتريطاً على كل المنتمين/مقدمي العروض لمعاملات متسنة على أي مستوى من المستويات الأدنى بموجب هذه المنحة أن يقدموا: "إقرارات - بدون تعديل، تتعلق بالحرمان والإيقاف والمسائل الأخرى المتعلقة بالمسؤولية، وتعلق أيضاً بالشروط الخاصة بمكان عمل خالٍ من المخدرات والقيود المفروضة على محاولات التأثير، وذلك بالنسبة لهم وموكليهم في كل عرض/التماس يقدمونه فيما يتعلق بالتعامل المتسنّر الذي يتم على مستوى أدنى". كما يجب على المستفيدين من المنحة الاحتفاظ بهذه الإقرارات. تُسْتثنى من ذلك عقود الباطن لسلع وخدمات نقل قيمتها عن الحد الأقصى للمشتريات الصغيرة الذي يبلغ 25,000 دولار، إلا إذا كان المستفيد الثانوي الذي يقوم بالمعاملة على المستوى الأدنى سيكون له تأثير قوي على عقود الباطن هذه أو سيطرة عليها.

## 32- الإيقاف أو الإلغاء

### عن طريق الاتفاق المتبادل إجراءات الإلغاء يحددها القسم 145، الباب 22، بمذكرة الأنظمة الفدرالية.

يجوز للمستفيدين من المنحة إلغاء أدائهم بالمشروع بشكل كامل أو جزئي. عندما يتفق الطرفان على أن الاستمرار بالمشروع لن يحرز نتائج تتناسب مع إنفاق المزيد من الأموال، أو لأي سبب آخر، يجوز إلغاء المنحة برضاء الطرفين.

يجوز للمستفيدين من المنحة إلغاء المشروع بعد أن يقوم مندوبيهم المعتمدون بإشعار ضابط المنح كتابياً وإرسال نسخة عن ذلك الإشعار إلى مندوب ضابط المنح في ذات الوقت.

عندما ترغب وزارة الخارجية في إلغاء مشروع، سيقوم مندوبيهم المعتمدون بإشعار ضابط المنح كتابياً إلى المندوبيين المعتمدين للمستفيدين من المنحة وإرسال نسخة عن الإشعار إلى مدير المشروع ومندوب ضابط المنح.

في حالة قيام أحد الطرفين باستلام طلب الإلغاء بالتراضي من الطرف الآخر، يتعين على الطرف المستلم للإشعار أن يقوم بالاستجابة الملائمة خلال 30 يوماً من استلامه للطلب.

يجب على الطرفين الاتفاق على شروط الإلغاء، ويشمل ذلك التاريخ الفعلي للإلغاء. في حالة الإلغاء الجزئي، يجب أن يشمل الاتفاق الجزء المراد إلغاء. يجب على المستفيدين من المنحة عدم القيام بالتزامات جديدة - بعد التاريخ الفعلي

للإلغاء- تتعلق بالجزء الملغى، كما يجب إلغاء أكبر عدد ممكن من الالتزامات غير المُسَدَّدة. سوف تسمح وزارة الخارجية لل المستفيدين من المنحة بتقييد الحصة الكاملة لحكومة الفدرالية من الالتزامات التي لا يمكن إلغاءها والتي قام بها المستفيدين من المنحة بشكل ملائم قبل الإلغاء.

#### الإلغاء بدون مبرر

تحفظ وزارة الخارجية بالحق في إلغاء المنحة بشكل كامل أو جزئي في أي وقت قبل تاريخ انتهاء مدة المشروع، وذلك إذا تقرر أن المستفيدين من المنحة لم يمتثلوا لشروط المنحة.

يجب على وزارة الخارجية إشعار المستفيدين من المنحة فوريا وكتابيا بالإلغاء وأسبابه، بالإضافة إلى التاريخ الفعلي لذلك. يجب أن تتم الدفعات إلى المستفيدين من المنحة، أو يتم الاسترداد من جانب وزارة الخارجية تجاه المنح الملغية، بموجب الحقوق والمسؤوليات القانونية للأطراف.

### 33- قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2000

عملا بالمادة 106 (ز) من قانون عام 2003 الخاص بإعادة العمل بقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، فإن وزارة الخارجية لديها السلطة لإلغاء المنحة أو العقد أو الاتفاق التعاوني، بدون غرامة، وذلك بموجب الشروط التالية المتعلقة بالمستفيدين من المنحة أو أي مستفيدين ثانويين أو المقاولين أو المقاولين الثانويين :

(1) لا يجوز لكم كمستفيدين من المنحة، كما لا يجوز لموظفيكم والمستفيدين الثانويين من هذه المنحة وموظفي المستفيدين الثانويين القيام بالآتي :

أ. الانحراف في أشكال حادة من الاتجار بالبشر أثناء مدة سريان المنحة،

ب. الحصول على ممارسة جنسية بمقابل مادي أثناء مدة سريان المنحة، أو

ج. استخدام السخرة في القيام بعرض المنحة أو المنح الثانوية التابعة لذلك المنحة .

(2) يجوز لنا، باعتبارنا الوكالة الفدرالية المانحة، إلغاء هذه المنحة من جانب واحد، وبدون غرامة، إذا انطبقت الحالات التالية عليكم أو على كيان من القطاع الخاص مستفيد من المنحة بشكل ثانوي :

أ. تقرر أنه قد تم انتهاء أحد المحظورات المنصوص عليها بالفقرة ١-١، من شروط هذه المنحة، أو

ب. يوجد موظف تقرر، بواسطة الموظف المسؤول بالوكالة والمخول بإلغاء المنحة، أنه قد انتهك أحد المحظورات المنصوص عليها بالفقرة ١-١ من شروط هذه المنحة، وذلك من خلال سلوك تتطبق عليه إحدى المعاصفات التالية :

1. يتعلق بأداء العمل المنوط به بموجب المنحة، أو

منسوب إليكم أو إلى المستفيد الثانوي، وذلك عملا بالمعايير والطرق القانونية الخاصة بنسبة سلوك الفرد إلى مؤسسة، والمنصوص عليها بالقسم ١٨٠، الباب ٢، من مدونة الأنظمة الفدرالية "المبادئ التوجيهية لمكتب الإدارة المالية الخاصة بالوكالات المتعلقة بالحرمان والإيقاف على مستوى الحكومة (المسائل غير المتعلقة بعمليات الشراء)" وذلك بالشكل المطبق في وكالتنا والوارد بالقسم ٦٠١، الباب ٢٢، من مدونة الأنظمة الفدرالية .

يوافق المستفيدين من المنحة على إشعار الوكالة الفدرالية المانحة بأية معلومات يستلمونها من أي مصدر وتدعى حدوث خرق لأحد المحظورات الواردة بهذه الفقرة. يتبع إدراج شرط بهذا الخصوص في أية منح ثانوية أو عقود من الباطن تم منحها باستخدام أموال حكومة الولايات المتحدة .